الأمم المتحدة

تقرير
اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة الخمسون
الملحق رقم ٢٩ (A/50/29)

A/50/29

تقرير
اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الخمسون

الملحق رقم ٢٩ (A/50/29)

الأمم المتحدة · نيويورك، ١٩٩٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-1659

[الأصـــل: بالانكليزيـــــة]
[٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٥	١
ثانيا - أعمال اللجنة المخصصة في عام ١٩٩٥	٦-١٣	٣
ألف - جدول أعمال اللجنة المخصصة	٦	٣
باء - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩	٧ -١٠	٤
جيم - عرض تقرير اللجنة المخصصة الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين واعتماده	١١-١٣	٦
ثالثا - النتائج والتوصيات	١٤-٢٠	٦

أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ٨٢/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول ١٩٩٤، وبعد أن أحاطت الجمعية العامة علما بتقرير اللجنة المخصصة للمحيط الهندي[١]، طلبت إلى اللجنة المخصصة أن تواصل إعدادها لنُهُج بديلة جديدة، بما في ذلك النُهُج التي جرت مناقشتها خلال دورتها المعقودة في عام ١٩٩٤، بغية إعطاء قوة دافعة جديدة لعملية تعزيز التعاون وكفالة السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي؛ ولاحظت أن بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٢] في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من شأنه أن يعزز احتمالات وضع تدابير تعاون مناسبة لجميع الأطراف، تقوم على أساس إقليمي وعالمي على حد سواء، بما يشمل حرية أعالي البحار، اتساقا مع الاتفاقية؛ وكررت تأكيد اقتناعها بأن مشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وكذلك المستعملين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندي في أعمال اللجنة المخصصة، أمر هام ومن شأنه أن يسهل كثيرا قيام حوار مفيد للجميع من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي؛ وطلبت إلى رئيس اللجنة المخصصة إبلاغ حكومات الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن المعنيين وكذلك المستعملين البحريين الرئيسيين، بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة والتشاور معهم بغية تشجيع قيامهم مجددا بالمشاركة والتعاون في أعمال اللجنة؛ وأشارت إلى الإدراك العام للحاجة إلى بذل الجهود على الصعيدين العالمي والإقليمي بشكل متكامل، مع مراعاة أن دول المنطقة يمكنها أن تقدم مساهمتها المحددة البناءة في تعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعاون في منطقة المحيط الهندي؛ وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة المخصصة أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٢ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩، عقدت اللجنة المخصصة دورتها في ٣٠ آذار/مارس وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (انظر A/AC.159/SR.438-442) بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة. وعقدت اللجنة خمس جلسات رسمية وجلستين غير رسميتين أثناء عام ١٩٩٥.

٣ - وأدلت الوفود الـ ١٢ التالية ببيانات في المناقشة العامة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال: الاتحاد الروسي، استراليا، اندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، جنوب افريقيا، زامبيا، سري لانكا، الصين، ملديف، موريشيوس والهند.

٤ - وتتألف اللجنة المخصصة من الدول التالية:

(أ) ٤٤ عضوا:

الاتحاد الروسي	الإمارات العربية المتحدة
اثيوبيا	اندونيسيا
استراليا	أوغندا
ألمانيا	إيران (جمهورية - الإسلامية)

إيطاليا	العراق
باكستان	عمان
بلغاريا	كندا
بنغلاديش	كينيا
بنما	ليبريا
بولندا	ماليزيا
تايلند	مدغشقر
جمهورية تنزانيا المتحدة	مصر
جيبوتي	ملديف
رومانيا	موريشيوس
زامبيا	موزامبيق
زمبابوي	النرويج
سري لانكا	الهند
سنغافورة	هولندا
السودان	اليابان
سيشيل	اليمن
الصومال	يوغوسلافيا
الصين	اليونان

(ب) دول مراقبة: جنوب أفريقيا والسويد ونيبال.

٥ - وفيما يلي أسماء أعضاء مكتب اللجنة المخصصة المنتخبين:

الرئيس: السيد هيرمان ليونارد دي سيلفيا (سري لانكا)

نواب الرئيس: السيدة جنفييف هاميلتون (استراليا)
السيد بدرو كوميساريو أفونسو (موزامبيق)
السيد محمد يوسف (إندونيسيا)

المقررة: السيدة جوسلين لينغايا (مدغشقر)

ثانيا - أعمال اللجنة المخصصة في عام ١٩٩٥

ألف - جدول أعمال اللجنة المخصصة

٦ - أقرت اللجنة المخصصة في جلستها ٤٣٨ جدول الأعمال التالي (A/AC.159/L.122):

١ - افتتاح الدورة.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - انتخاب نواب الرئيس.

٤ - انتخاب المقرر.

٥ - إقرار جدول الأعمال.

٦ - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤:

- مناقشة عامة؛

- مواصلة النظر في نُهُج بديلة جديدة؛

- دور اللجنة المخصصة في المستقبل.

٧ - تقرير اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

٨ - مسائل أخرى.

باء - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩

٧ - خلال الجلسات الخمس الرسمية المعقودة في ٣٠ آذار/مارس وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه (الجلسات من ٤٣٨ إلى ٤٤٢) وفي الجلستين غير الرسميتين، نظرت اللجنة المخصصة في قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩ وتنفيذه.

٨ - وفي أثناء هذه الجلسات، جرى تبادل لوجهات النظر بشأن عدة أمور منها دور اللجنة المخصصة في المستقبل.

٩ - واستمعت اللجنة المخصصة إلى عدد من البيانات بشأن ما اتخذته بعض البلدان مؤخرا من مبادرات تتعلق بالتعاون، وبوجه خاص التعاون الاقتصادي، في منطقة المحيط الهندي.

١٠ - وفي الجلسة ٤٣٩ استمعت اللجنة المخصصة الى بيان أدلى به الرئيس فيما يتعلق بالفقرة ٥ من منطوق القرار ذكر فيه ما يلي:

"استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٨٢/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بأن يقوم رئيس اللجنة المخصصة بإبلاغ حكومات أعضاء مجلس الأمن الدائمين المعنيين وكذلك المستعملين البحريين الرئيسيين بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة والتشاور معهم بغية تشجيع قيامهم مجددا بالمشاركة والتعاون في أعمال اللجنة المخصصة، فقد أجريت مشاورات مباشرة مع حكومات فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية في عواصم هذه الدول.

وفي كل جلسة من جلسات المشاورات هذه أشرت إلى السياق الذي تجري في إطاره المشاورات وبوجه خاص إلى عدة موضوعات وردت بالقرار. وهى باختصار: مناخ الثقة الدولي الجديد الناشئ في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانخفاض حدة التوتر على إثر زوال التنافس بين القوتين العظميين، وانتهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛ وبدء نفاذ اتفاقية قانون البحار وبدء عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي كانت كلها بمثابة بشير بالسلم في منطقة المحيط الهندي وأتاحت فرصا جديدة للتعاون الإقليمي والعالمي في منطقة المحيط الهندي.

وتم التأكيد على أنه يمكن أيضا متابعة مشروعنا التعاوني لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي من خلال عدة نُهُج بديلة عُرضت على اللجنة المخصصة لمناقشتها. ونوهت بالنهج المحددة التي عرضت على اللجنة للنظر فيها والخشية من أن القبول النهائي بها سيتوقف إلى حد كبير على قدر ما تتوصل إليه كل الدول المعنية من توافق آراء واتفاق. ولتحقيق ذلك، من الضروري قيام حوار وتبادل صريح لوجهات النظر واعتبار اللجنة المخصصة محفلا مثاليا للمناقشة والحوار بشأن المسائل التي يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين بشكل أو بآخر. وأوضحت أن مفهوم اعتبار منطقة المحيط الهندي منطقة سلم تضمن الفكرة القيمة المتمثلة في إنشاء

"جماعة لدول المحيط الهندي". وقد ظهرت جوانب لمفهوم مماثل في مقترحات أخيرة مقدمة من استراليا وجنوب أفريقيا وموريشيوس والهند.

وأبلغتهم أن وجهة نظر اللجنة المخصصة التي تأكدت بقرار الجمعية العامة والتي تدعو إلى إعادة تجديد اشتراك الدول الأعضاء الثلاث الدائمين في مجلس الأمن التي كانت قد انسحبت من اللجنة المخصصة في عام ١٩٨٩ ستيسر كثيرا نجاح عمل اللجنة، وأضفت بأنني سأرحب بوجهات نظر هذه الحكومات، الإيجابية منها والسلبية، حول أفضل وسيلة للتقدم بشأن هذا الموضوع.

وأوضح مسؤولو وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية الذين اجتمعت معهم في لندن يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥، بإيجاز أسباب انسحاب المملكة المتحدة من اللجنة المخصصة، ومعها فرنسا والولايات المتحدة. وذكروا أن حكومة المملكة المتحدة، رغم أنها تؤيد فكرة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق للسلم بشكل عام، فإنها لم تؤيد جوانب محددة في إعلان عام ١٩٧١ وما أسفر عنه من نُهُج، الأمر الذي تسبب في الانسحاب. وقد أشير إلى ضرورة إعادة النظر في ولاية اللجنة المخصصة، على الرغم من أن حكومة المملكة المتحدة مقدرة لما تحقق داخل اللجنة من تطور إيجابي. ووافقت حكومة المملكة المتحدة على الاتصال بي في الوقت المناسب. وبالتالي تلقيت يوم ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ رسالة رسمية من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، سعادة السير ديفيد هاناى أعرب فيها عن وجهة نظر مؤداها أن حكومته لا ترى في المرحلة الحاضرة سببا كافيا يدعوها إلي إعادة النظر في قرارها بالانسحاب من اللجنة وأن المملكة المتحدة مع ذلك لاحظت باهتمام، النُهُج البديلة الجديدة التي اقترحها أعضاء اللجنة في أثناء دورة عام ١٩٩٤.

واجتمعت مع المسؤولين في الإدارة الفرنسية للشؤون الاستراتيجية ونزع السلاح والأمن يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، في وزارة الخارجية بباريس. وكان موقف الحكومة الفرنسية مؤداه أنها لا ترغب في المشاركة في إعلان عام ١٩٧١. ومع ذلك فإن فرنسا مهتمة بعمل اللجنة المخصصة وبإقامة منطقة للسلم ومستعدة لدراسة النُهُج البديلة الجديدة التي يجري النظر فيها بطريقة إيجابية. وليست الحكومة الفرنسية مستعدة للانضمام من جديد إلى اللجنة المخصصة طالما ظل إعلان عام ١٩٧١ على صورته الأصلية بدون إدخال تعديل على الإشارات إلى ضرورة إزالة القواعد والمنشآت العسكرية. وأوضحت أن اللجنة قد أقرت بأن طبيعة الوجود العسكري قد تغيرت وأن الجمعية العامة نفسها قد لفتت الانتباه إلى الحالة الدولية المتغيرة. وفي الوقت الذي مازالت فيه الضرورة قائمة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلم والأمن في المنطقة، فإن متابعة "النُهُج البديلة" تعكس الموقف الجديد للجنة المخصصة. وفي أثناء المناقشة أشير إلى أن حصول اللجنة على ولاية جديدة أمر تقرره الجمعية العامة وحدها. وذكرت السلطات الفرنسية أنه إذا ما أخذت اللجنة في الاعتبار وجهات نظر الحكومة الفرنسية فقد يكون من الممكن الانضمام مجددا إلى اللجنة.

وعقد الاجتماع بيني وبين حكومة الولايات المتحدة في وزارة الخارجية بواشنطن يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأوضحت سلطات الولايات المتحدة الظروف التي شعرت فيها حكومتها بأنها كانت ملزمة بالانسحاب من اللجنة وأبدت اهتماما "بالنـُهـُج الجديدة" التي عرضت على اللجنة للنظر فيها. وتقدر الولايات المتحدة أهمية اللجنة بوصفها محفلا لمناقشة مسائل شتى وسترسل في نهاية الأمر رد حكومة الولايات المتحدة على قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩. ومازلنا في انتظار رد حكومة الولايات المتحدة."

جيم - عرض تقرير اللجنة المخصصة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين واعتماده

١١ - قررت اللجنة المخصصة، في جلستها ٤٤٠ المعقودة يوم ٢٨ حزيران/يونيه، قبول عضوية جنوب أفريقيا، بناء على طلبها، للاشتراك كمراقب في عمل اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٥.

١٢ - وعرضت مقررة اللجنة الخاصة، في جلستها ٤٤٢ المعقودة يوم ٣٠ حزيران/يونيه، مشروع تقرير اللجنة (A/AC.159/L.123).

١٣ - وفي الجلسة نفسها نظرت اللجنة الخاصة في مشروع التقرير إلى الجمعية العامة (A/AC.159/L.123)، واعتمدته بصيغته المعدلة شفويا.

ثالثا - النتائج والتوصيات

١٤ - أكدت اللجنة المخصصة من جديد، النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في دورتيها لعام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وأكدت ضرورة تعزيز انتهاج نـُهـُج تحظى بتوافق الآراء، ولا سيما في ضوء المناخ الدولي السائد الذي يساعد على بذل هذه المساعي. وأعادت اللجنة المخصصة تأكيد تعهدها بتحقيق أهداف السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي المفضية إلى إنشاء منطقة للسلم.

١٥ - وواصلت اللجنة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩، مناقشتها لنـُهـُج بديلة جديدة، واضعة في الاعتبار مختلف التطورات، الإيجابي منها والسلبي، بما في ذلك تلك التي شهدتها المنطقة.

١٦ - ولاحظت اللجنة المخصصة المبادرات التي اتخذتها بعض بلدان المنطقة لتشجيع التعاون، وبوجه خاص التعاون الاقتصادي، في منطقة المحيط الهندي، وما يمكن أن تسهم به هذه المبادرات في الأهداف الشاملة لإقامة منطقة سلم.

١٧ - وما زالت اللجنة المخصصة على اقتناعها بأن مشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين وكذلك المستعملين البحريين الرئيسيين في أعمال اللجنة المخصصة أمر هام ومن شأنه أن يساعد في إحراز تقدم

في قيام حوار مفيد للجميع لتوفير ظروف يسودها السلم والأمن والاستقرار في المحيط الهندي. ولقد كان من الجوهري إحراز تقدم في هذا الحوار عندما كانت اللجنة تدرس دورها في المستقبل وتضع نُهُجا بديلة. ومن ثم شجعت اللجنة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن المعنيين وكذلك المستعملين البحريين الرئيسيين على استئناف مشاركتهم في أعمال اللجنة.

١٨ - وأحاطت اللجنة المخصصة علما بالبيان الشامل الذى أدلى به الرئيس، عملا بالفقرة ٥ من القرار ٨٢/٤٩، بشأن مشاوراته مع حكومات الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن المعنيين فيما يتعلق باستئناف مشاركتهم في اللجنة المخصصة. وترى اللجنة في هذا الصدد، أن الأمر يستلزم إجراء المزيد من المشاورات وطلبت إلى الرئيس مواصلة حواره بشأن عمل اللجنة المخصصة مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكذلك مع المستعملين البحريين الرئيسيين وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة المخصصة في دورتها القادمة.

١٩ - ورأت اللجنة المخصصة أن الأمر يستلزم تكريس المزيد من الجهد والوقت للتوصل إلى مناقشة مركزة على التدابير العملية لكفالة ظروف يسودها السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

٢٠ - وتوصي اللجنة المخصصة الرئيس بإبلاغها بما يجريه من مشاورات وبالتطورات الأخرى ذات الصلة في الاجتماع الذي دعى إلى عقده في عام ١٩٩٦ لنفس هذا الغرض قبل انعقاد الدورة العادية للجنة المخصصة لعام ١٩٩٧.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٢٩ (A/49/29).

(٢) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المجلد السابع عشر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.84.V.3)، الوثيقة A/CONF.62/122.

- - - - -